

إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: وعود ومخاطر

توران كيا أوغلو¹

حدّدت الأمم المتّحدة المعيار الدولي لحقوق الإنسان الأساسية عندما اعتمدت الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948. في إطار منظمة التعاون الإسلامي، أعادت البلدان المسلمة النظر في هذه المفاهيم في الثمانينيات لوضع إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام في العام 1990 الذي كان عبارة عن مجموعة من الحقوق المستوحاة من الشريعة. وضمت منظمة التعاون الإسلامي في هذه الوثيقة الكثير من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنّها تجاهلت حقوق النوع الاجتماعي وغير المسلمين. لكنّ الخطأ الأكبر الذي ارتكبه



المنظمة كان أنّها استعانت بلغة الشريعة في إعلان القاهرة لتمكين الدول على حساب الأفراد. وبعد اعتماد هذا الإعلان، زعم معظم الناشطين في مجال حقوق الإنسان في الغرب وبعض الناشطين في العالم المسلم أنّ إعلان القاهرة يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، بدأت منظمة التعاون الإسلامي بمراجعة هذا الإعلان وطرحت إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان بعد عقد من الزمن تقريباً. ومع أنّ إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان كان مقصراً في بعض النواحي، هو يعكس بشكل أفضل المبادئ الأساسية ويقدم فرصة للمجتمع الدولي للتعاون مع منظمة التعاون الإسلامي لحماية حقوق الإنسان في العالم المسلم بشكل أفضل.

أهمّ التوصيات

في إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ما يتعلّق بأوجه الاختلاف، ينبغي على المجتمع الدولي أن يشارك في الدبلوماسية والحوار مع منظمة التعاون الإسلامي.

• **المجتمع المدني:** ينبغي على منظمة التعاون الإسلامي أن تعمل مع المجتمع المدني في الدول الأعضاء لتزيد الفعالية وللحرص على أن يصبح إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان مرئياً ويحظى بالشرعية والتأثير.

• **التطبيق:** ينبغي على منظمة التعاون الإسلامي أن تستمرّ في تحسين رؤيتها لحقوق الإنسان والانتقال إلى تطبيق الحريات الأساسية من خلال المعاهدات الملزمة وتعزيز المراقبة. وعليها أيضاً أن تساعد الدول الأعضاء على بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان.

• **الدبلوماسية:** ينبغي على الأمم المتحدة والحكومات الغربية ومنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية أن تتعاون مع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لتنفيذ المبادئ المذكورة

BROOKINGS

حقوق النشر محفوظة © 2020

إنَّ معهد بروكنجز هو مؤسسة غير ربحية تقدّم بحوثاً وحلولاً سياسية مستقلة. يهدف المعهد إلى إجراء بحوث عالية الجودة ومستقلة يستند إليها لتقديم توصيات عملية ومبتكرة لصناع السياسات والعامّة. تعود الاستنتاجات والتوصيات الموجودة في كافة منشورات بروكنجز إلى مؤلّفيها وحدهم، ولا تعكس وجهات نظر المعهد أو إدارته أو الخبراء الآخرين.

يعترف معهد بروكنجز بأنّ القيمة التي يقدمها إلى داعميه تكمن في التزامه المطلق بالجودة والاستقلالية والتأثير. كما وأنّ الأنشطة التي تدعمها الجهات المانحة تعكس هذا الالتزام، علماً بأنّ الهيئات لا تحدّد بأي شكلٍ من الأشكال التحليلات والتوصيات.

المقدمة

الالتقاء، على غرار حظر التعذيب وحقوق المرأة والحق في التعليم، للحرص على أن تكون هذه الحريات محمية عملياً.

وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، على غرار الوثيقة التي سبقته، وثيقة غير ملزمة قيمتها رمزية بالإجمال. ولكن من الجدير مناقشتها لأربعة أسباب. أولاً، يمنح تطور إعلان القاهرة عدسة مفيدة لفهم النقاشات حول حقوق الإنسان والتيارات الفكرية والتغيرات السياسية في العالم المسلم. ثانياً، غالباً ما تصبح موثيق حقوق الإنسان غير الملزمة اتفاقيات ومعاهدات. فهذا ما حصل مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي شكّل أساساً للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. علاوة على ذلك، قد ينتج عن الإعلانات معايير أيضاً. وفي هذه الحالة، سيحدّد إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان السلوك المقبول لحقوق الإنسان، وذلك عبر تأييد بعض الأفكار وليس غيرها وحشد منظمات المجتمع المدني. أخيراً، منظمة التعاون الإسلامي جهة فاعلة بارزة في الدبلوماسية الدولية وهي ناشطة في مسائل مثل حرية التعبير عن الرأي وخطاب الكراهية والقيم العائلية والميول الجنسية والهوية الجنسية في قاعتي الأمم المتحدة في نيويورك وجنيف. ويعبّر إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان عن رؤية المنظمة للحريات العالمية ويساعدنا على فهم خطوط الاختلاف الناشئة في السياسة العالمية لحقوق الإنسان.

إعلان القاهرة في العام 1990: إعلان وليد زمنه

كان إعلان القاهرة وليد أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات. فأعلن انهيار الاتحاد السوفياتي والتحوّلات الديمقراطية في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية حلولاً فترة من التفاؤل الليبرالي في السياسة العالمية. وبعد شهرين من سقوط جدار برلين في العام 1989، قرّرت الجمعية العامة في الأمم المتحدة الاستفادة من هذا الزخم للوصول إلى توافق عالمي على الحريات الأساسية في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي جرى في فيينا في العام 1993.⁴ بيد أن النقاش العالمي حول حقوق الإنسان بدأ يتغيّر مع إشراف الحرب الباردة على نهايتها. وتطور الشرخ بين الحقوق المدنية والسياسية في الغرب والحقوق الاقتصادية في الكتلة السوفياتية إلى انقسام ثنائي بين الليبرالية الغربية التقليدية ومطالب بلدان الجنوب للتحملي بصوت في النظام العالمي الناشئ.

حدّدت الأمم المتحدة المعيار الدولي لحقوق الإنسان الأساسية عبر اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العام 1948.² ثمّ توسّعت في هذا الإعلان من خلال موثيق مهمّة على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1966. وعلاوة على هاتين المبادرتين العالميتين، وضعت المنظمات الإقليمية إعلانات مُرافقة، من بينها منظمة الدول الأمريكية ومنظمة الوحدة الأفريقية ومجلس أوروبا. وتحت لواء منظمة التعاون الإسلامي (المعروفة سابقاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي)، أعادت البلدان الإسلامية النظر في هذه المفاهيم في الثمانينيات لوضع ميثاقها الخاص.

وتوّجت هذه الجهود بإعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام في العام 1990 الذي كان مجموعة من الحقوق المستوحاة من القيم الإسلامية المحافظة والشريعة.³ وضمت منظمة التعاون الإسلامي في هذه الوثيقة الكثير من الحقوق الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لكنّها أهملت الحقوق الجندرية (النوع الاجتماعي) وحقوق غير المسلمين. علاوة على ذلك، استعانت المنظمة بلغة الشريعة في الوثيقة لتمكين الدول والحرص على السيادة الوطنية. وبعد اعتماد إعلان القاهرة، زعم ناشطون حقوقيون في الغرب وبعض الناشطين في العالم المسلم أن هذا الإعلان يتعارض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وفي أوائل العقد الثاني من القرن الحالي، بدأت منظمة التعاون الإسلامي بمراجعة هذا الإعلان وطرحت إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان بعد عقد من الزمن تقريباً. وكان من المفترض الموافقة على الوثيقة في اجتماع مجلس وزراء الخارجية في أبريل 2020، لكنّ الاجتماع ألغي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد. وفيما يعكس إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان المبادئ المترسخة في القانون الدولي لحقوق الإنسان بشكل أفضل، إلا أنه لم يفِ بالكامل بالمسائل المرتبطة بالقيم العائلية وحرية التعبير عن الرأي والمشاركة السياسية. بيد أن تطور إعلان القاهرة مشجّع لأنّه يدلّ على استعداد منظمة التعاون الإسلامي للاقتراب من المعايير الأساسية لحقوق الإنسان في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ويمنح الإعلان الجديد فرصة للأمم المتحدة والحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومة المعنية بحقوق الإنسان للانخراط في مفاوضات مع منظمة التعاون الإسلامي حول أوجه الاختلاف بين إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللتعاون في نقاط

أفغانستان وانهيار الكتلة السوفياتية بعد ذلك في زيادة شعبية الرؤية الإسلامية.¹⁰

وأدت إيران دوراً حاسماً في التحضير لإعلان القاهرة والترويج له.¹¹ فقد كانت الجمهورية الإسلامية أكثر دولة مسلمة تدفعها الأيديولوجيا واعتبرت نظامها السياسي المعتمد بعد الثورة النظام الأمثل للدول الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي. وسعت إيران إلى فرض قيادتها السياسية على "الأمة"، وقامت بذلك عبر مواجهة الدول الغربية.¹² وكانت حقوق الإنسان مكوّناً أساسياً من الحملة الأيديولوجية للجمهورية الإسلامية، وفي العام 1984 تحدّت الدولة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فضمن منظمة الأمم المتحدة وصف ممثل إيران الوثيقة بأنّها مجموعة من الأفكار المعلنّة المستوحاة من التقاليد المسيحية اليهودية التي لا تتماشى مع الشريعة.¹³ وبعد أن دخلت الجمهورية الإسلامية من جديد منظمة التعاون الإسلامي بعدما تمّ تهميشها في خلال الحرب بين إيران والعراق، استغلّت المنظمة لفرض قيادتها على مسائل خلافة بين العالم المسلم والغرب.

الشريعة والسيادة وحقوق الإنسان

في إعلان القاهرة في العام 1990، أوردت منظمة التعاون الإسلامي الكثير من الحقوق المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وبالفعل، فقد دافعت المنظمة عن الحفاظ على الحياة البشرية وحماية شرف الإنسان وعائلته وممتلكاته، ودافعت عن حقّ الإنسان بالعلم والرعاية الصحيّة والرعاية الاجتماعية.¹⁴ بيد أنّها لم تلتزم بالدفاع عن المساواة الفردية وعدم التمييز، ولا سيّما في المسائل المرتبطة بالجنس وحقوق غير المسلمين.

من وجهة نظر دولية، أثارت منظمة التعاون الإسلامي الجدل لأنّ إعلان القاهرة ادّعى الالتزام بالشريعة. فقد ورد في المقدمة أنّ "الحقوق الأساسية والحريّات العامة في الإسلام جزء من دين المسلمين" وأنّ هذه الحقوق "أحكام إلهية تكليفية" أنزلت على النبي محمّد في القرآن. وتبرز محورية الشريعة بوضوح في موادّ الإعلان. فتنصّ المادة 22 على أنّ "لكلّ إنسان الحقّ في التعبير بحريّة عن رأيه بشكل لا يتعارض مع المبادئ الشرعية"، فيما تؤكّد المادة 12 أنّ "لكلّ إنسان الحقّ في إطار الشريعة في حريّة التنقل"، مع أنّ الإعلان لم يأت على ذكر حقّ كلّ امرأة. أخيراً، زادت المادة 25 من طوحيان الشريعة بالقول إنّ الشرع الإسلامي هو "المرجع الوحيد" لتفسير أو توضيح أيّ مادة من مواد هذه الوثيقة.¹⁵

وزاد قرار إقامة المؤتمر العالمي من حدّة المداوات التي تجرّيها بلدان الجنوب حول حقوق الإنسان.⁵ وفي العام 1990، اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي إعلان القاهرة، وفي العام 1992، طرحت حركة عدم الانحياز رسالة جاكرتا، وفي العام 1993، أطلقت الدول والمنظمات غير الحكومية الآسيوية إعلان بانكوك. وأعطت كلّ هذه الإعلانات، على الرغم من تأكيدها على الطابع العالمي لحقوق الإنسان، الأفضلية لعدم التدخّل والحقوق الاقتصادية واحترام الاختلافات الثقافية. وطالبت برؤية متوازنة بين الحقوق والواجبات وبين الحقوق الفردية والحقوق المجتمعية وبين الرغبة في التقدّم واحترام القيم التقليدية.⁶

علاوة على ما ورد أعلاه، كان إعلان القاهرة نتاجاً لبروز وجهة نظر إسلامية. ففي العام 1948، كان ممثّلو الدول المسلمة ناشطين في تحضير الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها من المواثيق الدولية، على غرار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.⁷ ومع الغياب المرير للمملكة العربية السعودية، انضمت الدول المسلمة إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصادق عدد كبير منها على هذه المواثيق، لكن غالباً مع تحفّظات مرتكزة على الشريعة.⁸ لكن في الستينيات والسبعينيات تغيّرت الأوضاع. فقد زادت خيبة أمل العالم الإسلامي من الخطاب العالمي حول الحريّات العالمية بسبب تسييس حقوق الإنسان في خلال الحرب الباردة وفشل القانون الدولي في تحقيق الإنجازات بشأن مسائل تحظى بأولوية لدى المسلمين، على غرار فلسطين وكشمير، بالإضافة إلى الدعمين الأمريكي والسوفياتي على حدّ سواء لأنظمة سلطوية ولتدخّلات مختلفة في الدول الإسلامية، وغالباً ما جرى ذلك باسم "حقوق الإنسان".

وشكّلت خيبة الأمل هذه عاملاً مساهماً بارزاً سمح للإسلام السياسي والثوري بالسيطرة على وجهات النظر المسلمة إزاء حقوق الإنسان. فحثّ مفكّرون، مثل أبو الأعلى المودودي (1903-1979) الباكستاني وسيّد قطب (1906-1966) المصري المسلمين على تفضيل الإسلام على الرأسمالية والاشتراكية كإطار حوكمة شامل لمعالجة مشاكل المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. ووضع الباحثون إطار عمل لحقوق الإنسان يرتكز على التعاليم القرآنية حول العدالة الاجتماعية والكرامة المتأصلة للإنسان بصفته خليفة الله والفكرة القائلة إنّ الناس سواسية عند الله.⁹ ومع أنّ الإسلاميين نادراً ما استلموا الحكم، طغت أفكارهم على التيارات الفكرية المسلمة في الثمانينات والتسعينيات. وساهمت الثورة الإيرانية وانسحاب الاتحاد السوفياتي من

وأفضى هذا الاستعمال المختزل والخاطف للشريعة إلى عيوب مهمة. أولاً، لم يحدّد إعلان القاهرة ما يعنيه المصطلح. فنظراً إلى تنوع الآراء حول الشريعة على مرّ الزمن وبين المذاهب الإسلامية وضمنها، من المستحيل معرفة ما هي الحقوق التي يحميها الإعلان. زد على ذلك أنّ اقتصار الحقوق على إطار من القيم مرتكز على الشريعة سيُبطّل هذه الحقوق بسبب شمولية الشرع الإسلامي. على سبيل المثال، تضمن المادة 22 المذكورة أعلاه حقّ التعبير عن الرأي بحريّة طالما أنّه لا يتعارض مع مبادئ الشريعة. لكن ما دام الإسلام ديناً تُرعى كلّ ناحية من نواحي حياة المسلم، فهذا يعني أنّ حريّة التعبير عن الرأي ستكون محدودة في كلّ المجالات. علاوة على ذلك، لم توضح منظمة التعاون الإسلامي ما الذي يُشكّل مخالفةً بالضبط. كذلك، انتهكت عدّة موادّ في إعلان القاهرة القانون الدولي. فوضعت المادة 10 غير المسلمين في مرتبة أدنى وحرّمت تغيير الدين إلى غير الإسلام. بالإضافة إلى ذلك، لم يعترف الإعلان بحقّ التجمّع وتأسيس الجمعيات أو حماية النساء من التمييز. وبالفعل، منحت المادة 12 الحقّ بحريّة التنقّل حصراً للرجال، فيما اعتبرت المادة 6 الرجل ربّ الأسرة.¹⁶

وفي العام 2019، اعتمدت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا قراراً يعلن أنّ إعلان القاهرة والشريعة عموماً لا يتماشيان مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. علاوة على ذلك، طلب القرار من ثلاث دول أعضاء في مجلس أوروبا (ألبانيا وأذربيجان وتركيا)، وكلّها أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، النأي بنفسها عن وثيقة العالم المسلم.²⁰ وفي عملية التصويت، رفض وفدا تركيا وأذربيجان القرار فيما لم يشارك الوفد الألباني.²¹

وقد تجاهل معظم الخبراء الحقوقيين إعلان القاهرة، واختلّفت الآراء بين الأقلّيّة التي درستّه. فقال البعض إنّ الإعلان يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان،²² فيما ظنّ آخرون أنّه يفيد في "تطبيع النقاش حول حقوق الإنسان في الدول والمجتمعات ذات الأثريّة المسلمة".²³ ومع ذلك، وصفه آخرون بأنّه "وثيقة خاملة" بدون "جهاز ليفسرها أو ليطبّقها".²⁴

والقول إنّ إعلان القاهرة وثيقة باطلّة قول دقيق. فما من تشريع محليّ واحد في دول منظمة التعاون الإسلامي يمكن نسبه إليه. وحتى في الأمم المتّحدة، نادراً ما تذكره الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أو يهتمّها أن تشمله في استجاباتها المرتبطة بحقوق الإنسان.²⁵ وتتجاهل مجموعات المناصرة المسلمة وحتى بيروقراطيّو منظمة التعاون الإسلامي هذه الوثيقة. مع ذلك، كانت قيمة إعلان القاهرة رمزية أكثر منها عملية، إذ سمحت للدول المسلمة أن تفرض صوتها في النقاشات العالمية حول حقوق الإنسان التي شعرت بأنّها مُبعدة عنها وخاضعة لها. في المقابل، يعكس ردّ الفعل الذي وُلده الإعلان عدم ارتياح المجتمع الدوليّ إزاء هذا الصوت. ويمكن تبرير قسم من عدم الارتياح هذا بالقلق الحقيقي حول حقوق الإنسان في العالم المسلم وقسم آخر في التهيب من الإسلام.

لكنّ العيب الأفضح في إعلان القاهرة هو تمكّن الدول على حساب الأفراد. ففي العالم الحديث، أدخلت حكومات الدول المسلمة، ولا سيّما السنيّة منها، الشريعة بشكل متزايد في أنظمتها القضائية المحليّة وضمنّتها ضمن سلطتها. وبغياب جهاز دولي له كلمة الفصل حول تفسير الشرع الإسلامي، أحال إعلان القاهرة حقوق الإنسان إلى استنسابية الدول. وكان هذا خياراً متعمّداً اعتمدته منظمة التعاون الإسلامي التي سعت إلى استغلال لغة الشريعة لحماية السيادة الوطنية.

إعلان القاهرة: التلقّي والأثر

في العقد الأوّل من القرن، اعتبر البيروقراطيون والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أنّ إعلان القاهرة مكملّ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وليس بديلاً عنه. ففي خطاب ألقاه السفير الباكستاني مسعود خان أمام الأمم المتّحدة في العام 2007، قال إنّ هذه الوثيقة القانونية "ليست نظرة عالمية بديلة ومنافسة عن حقوق الإنسان، بل هي تكملّ الإعلان العالمي لأنها تعالج الخصوصية الدينية والثقافية للدول المسلمة".¹⁷ لكنّ عدّة دول مسلمة أبدت تحفّظات مرتكزة على الشريعة إزاء المعاهدات الدولية، رأى مجتمع حقوق الإنسان الليبرالي، ولا سيّما في أوروبا وأمريكا الشماليّة، في إعلان القاهرة بديلاً متعمّداً للإعلان العالمي لحقوق

الطريق نحو المراجعة: إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان للعام 2020

الأمين العام إحسان أوغلو من هذا الجهاز المؤلّف من 18 عضواً في كلمته الافتتاحية بأن "يراجع مواثيق منظمة التعاون الإسلامي ويحدّثها، بما في ذلك إعلان القاهرة"³³. علاوة على ذلك، أعطى مجلس وزراء الخارجية الهيئة تفويضاً واضحاً بمراجعة الوثيقة لكي تتماشى مع "معايير حقوق الإنسان الدولية القائمة والتعاليم الإسلامية المرتبطة بذلك ومبادئ المساواة والعدالة"³⁴.

وقادت الهيئة الدائمة المستقلّة لحقوق الإنسان عملية المراجعة. ومثلما جرى مع وثائق منظمة التعاون الإسلامي الأخرى، تمّ ذلك بطريقة غير شفافة.³⁵ فقد وضعت مجموعة فرعية من أعضاء الهيئة النسخة المعدّلة وقدمتها لمجلس وزراء الخارجية الذي أنشأ مجموعة حكومية دولية لوضع اللمسات النهائية على المسودة. وبعد إنجاز الوثيقة رُفعت للمجلس لتتال الموافقة النهائية. وفي كلّ خطوة من الخطوات، لم يُعرف الكثير عن اللاعبين المعنيين لأنّ أسماء الأعضاء في المجموعة الفرعية في الهيئة الدائمة المستقلّة لحقوق الإنسان والمجموعة الحكومية الدولية بقيت طيّ الكتمان. علاوة على ذلك، في غضون عملية المراجعة، لم تنشر منظمة التعاون الإسلامي علناً أي مسودة غير نهائية للحصول على ملاحظات من منظمات المجتمع المدني أو المنظمات غير الحكومية أو النقابات التي تشكّل الأصوات الأكثر تقدماً حول الإسلام وحقوق الإنسان في العالم المسلم. ويعكس الإحجام عن العمل مع مجموعات كهذه العدائية التي يكنّها الكثير من الدول الأعضاء لهذه المجموعات والتوجّه الحكومي الدولي القوي لدى منظمة التعاون الإسلامي. لكن كان في وسع الهيئة الدائمة المستقلّة لحقوق الإنسان الاستفادة من عملية المراجعة لترسيخ استقلالها وتعزيز علاقاتها الخاصّة مع المجتمع المدني.

الابتعاد عن الشريعة

من ناحية الأسلوب والفلسفة الضمنية، يميل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان نحو معايير حقوق الإنسان الدولية أكثر منها نحو إعلان القاهرة. وقد غيرت منظمة التعاون الإسلامي العنوان من إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام إلى إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان فحسب. ويشير هذا التغيير إلى أنّ القوى داخل المنظمة أبعدها عن الادّعاء بأنّها تتحدّث باسم الدين ويسلّط الضوء على الطبيعة الحكومية الدولية في منظمة التعاون الإسلامي ويجعل الإعلان منحازاً بشكل أفضل إلى المواثيق الإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان. وعلمنت المراجعات الوثيقة عبر حذف أي إشارة إلى الشريعة أو الإسلام.

تنهت منظمة التعاون الإسلامي للانتقادات الموجهة إلى إعلان القاهرة. فتبعاً لوثيقة نشرتها المنظمة في العام الماضي، "تمّ الاعتراف بأنّ في [إعلان القاهرة] فجوات وتباينات قانونية ولغوية وتصوّرية تتطلب مراجعة دقيقة لجعلها أكثر عملية وتمثيلية وأوسع انتشاراً والأهمّ أكثر قابلية للتطبيق"²⁶. ويعكس هذا الموقف عملية الإصلاح التي انتهجتها المنظمة في أواسط العقد الأول من القرن. فبدفع من أكمل الدين إحسان أوغلو، الذي شغل منصب الأمين العام من العام 2003 إلى العام 2013،²⁷ اعتمدت منظمة التعاون الإسلامي برنامج عمل لعشر سنوات في العام 2005 وأعدت النظر في ميثاقها في العام 2008 وأدخلت تغييرات لإعادة التأكيد على التزامها بحقوق الإنسان.²⁸ في خلال تلك الفترة، بدأت المنظمة بالتقليل من ذكر الشريعة في وثائق حقوق الإنسان التي تنشرها، مشيرةً عوضاً عن ذلك إلى القيم الإسلامية عموماً. على سبيل المثال، في عهد حقوق الطفل في الإسلام للعام 2005، عوّلت منظمة التعاون الإسلامي على الشريعة، لكن تمّ اعتبار الشرع الإسلامي مجموعة واسعة من القيم التي تشكّل إحياء للوثيقة ولم يتمّ استعمالها للحدّ من الحرّيات العالمية.²⁹ وأخذت خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة للعام 2016 إلى مستوى أعلى، إذ لم تُشير إلى الشريعة على الإطلاق، بل ذكرت "القيم الإسلامية" عدّة مرّات. فقد نصّت المقدّمة مثلاً أنّ "الخطة تتيح لمنظمة التعاون الإسلامي اتّخاذ تدابير للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة من أجل الحدّ من عدم المساواة بين الرجال والنساء، تماشياً مع قيمتي العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين"³⁰.

والأهمّ من ذلك، أسّست منظمة التعاون الإسلامي الهيئة الدائمة المستقلّة لحقوق الإنسان في العام 2011.³¹ ويفتقر هذا الجهاز إلى السُلطات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان أو تطبيق قراراته، ويفتقر أيضاً إلى الموارد لإجراء مراقبة فعّالة لحقوق الإنسان. وفي تقييم أجريته قبلاً، استنتجت أنّ هذا الجهاز أصبح واجهة خادعة وبات مهتماً بحقوق الأقليات المسلمة في أماكن مثل فلسطين أو ميانمار أكثر منه بانتهاكات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء فيه.³² ومع أنّ هذا الأمر ما زال صحيحاً، رسّخت الهيئة الخطاب حول حقوق الإنسان داخل منظمة التعاون الإسلامي وأصبحت حقوق الإنسان محوراً للمناصرة. وفي خلال الاجتماع الأوّل للهيئة الدائمة المستقلّة لحقوق الإنسان في جاكارتا في العام 2012، طلب

وفي جهد من منظمة التعاون الإسلامي للتوفيق بين هذه التأثيرات الثلاثة، حذفت المنظمة ذكر عبارة الشريعة من البنود التشغيلية، لكنها أبقّت عليها في الديباجة، وأجرت المزيد من التنازلات لإرضاء كلّ جهة من الجهات الثلاثة. وللحرص على أن تحافظ الدول على سيادتها، أعطت المنظمة الأفضلية للقانون المحلي. علاوة على ذلك، شدّدت على القيم التقليدية لترضي المحافظين وأعطت المزيد من التفاصيل عن مجالات التداخل بين إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان لترضي المعتدلين.

المحتوى: نقاط التلاقي ونقاط الاختلاف

يشكّل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان ابتعاداً مُلفتاً عن إعلان القاهرة وخطوةً أقرب إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ولكن مع ذلك، ما زالت هذه الوثيقة لا ترقى إلى مستوى المعايير الدولية في الكثير من النواحي.

بغية جعل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان مختلفاً عن إعلان القاهرة، حذفت المنظمة لغة التفوق الإسلامي من الديباجة. وصحيفة المدينة هي وثيقة تاريخية يُشار إليها أحياناً بدستور المدينة وتمّ وضعها في أيام النبي محمد في العام 622 ويعتبره إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان أقدم وثيقة لحقوق الإنسان في الإسلام من أجل إبراز اعتراف العالم الإسلامي القديم بالحريات الأساسية.³⁹ لكن الصحيفة، على الرغم من أنها سابقة لعصرها من ناحية التعددية والتسامح، لا علاقة لها بحقوق الإنسان. فعوضاً عن تحديد حقوق الأفراد كما هو الحال في دستور ما، الصحيفة هي معاهدة تركّز على الحقوق والواجبات المفروضة على المجموعات والقبائل المقيمة في المدينة المنورة، بما فيها اليهودية، وعلى التزامها بالدفاع الجماعي.⁴⁰ علاوة على ذلك، يولي إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان أهمية أقلّ للشرع الإسلامي، على عكس الإعلان الذي سبقه. وبالفعل، لا تُذكر عبارة الشريعة سوى ثلاث مرّات ويتمّ إبرازها كمجموعة من المبادئ التي يُستلهم الإعلان منها لا أكثر. وعوّضت منظمة التعاون الإسلامي عن هذا التشديد المخفّف على الشريعة عبر الإشارة بشكل متكرّر إلى القانون الوطني، مُشدّدة على أسبقية سيادة الدولة على الحريات العالمية. بيد أنّ هذا التغيير يجعل الوثيقة بلا طائل في الأطر السلطوية الخالية من حكم قوي للقانون ويزيد أهمية دور الشريعة ضمناً، وبشكل خاص في دول منظمة التعاون الإسلامي التي تعتمد أنظمة تشريعية مرتكزة على الشريعة.

ولم تكن هذه الخطوات مجرد تغييرات رمزية لإرضاء نُقاد إعلان القاهرة أو محاولة إعادة إطلاق صورة جديدة للمنظمة، بل هي تعكس تحولات أيديولوجية في العالم المسلم بدأت تتبلور في أوائل العقد الأول من القرن وازدادت وتيرتها بعد الربيع العربي في العام 2011. فقد كان إعلان القاهرة وليد نفوذ أوسع للإسلاميين الذين رأوا "أنّ الإسلام هو الحلّ" ولإيران التي رأت في المواجهة السياسية حول مسائل خلافية فرصة لترسيخ قيادتها المسلمة. لكن في العام 2020 تغيّرت الأوضاع بعكس مصالحها: فقدت الإسلاموية بريقها في الفكر السياسي المسلم وخسرت إيران موقعها البارز في منظمة التعاون الإسلامي بسبب الصراع مع القوة المسيطرة حالياً في المنظمة: المملكة العربية السعودية.³⁶ في الوقت عينه، كسبت الأصوات المعتدلة في أماكن مثل تركيا النفوذ،³⁷ ممّا أبعد فلسفة المنظمة حيال حقوق الإنسان أكثر فأكثر عن الإسلام السياسي.

ويعكس إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان تسوية صعبة، وأحياناً متناقضة، بين ثلاثة تأثيرات، أولها سيادة الدولة، إذ يشدّد بيروقراطيّو الدولة السلطوية على عدم التدخل في المسائل المحلية وعلى أسبقية القانون الوطني على حقوق الإنسان وعلى ازدياد حرية تأسيس الجمعيات والمشاركة السياسية. والتأثير الثاني هو المقاومة الرجعية إزاء تفسير تقدّمي للحريات الأساسية. وأكثر من يعبر عن ذلك هم المحافظون، الذين يطالب بعضهم بحماية المبادئ الإسلامية، بما في ذلك القيم العائلية، التي يعتبرونها مهدّدة بالإمبريالية الثقافية الغربية المقنّعة غالباً في خطابات حقوق الإنسان الدولية. ففي الأوساط المحافظة، يتمّ استخدام القيم العائلية أحياناً كمنصة لمقاومة الدعوات المندادية بزيادة حقوق المرأة والميول الجنسية والهوية الجنسية. أما التأثير الثالث، فينبع من المعتدلين الذين يريدون الوصول إلى تلاؤم بين الحريات العالمية والمبادئ الإسلامية. فعلى غرار الإسلاميين السياسيين الذين اجتمعوا حول بعض المفكرين البارزين، تشجّع المعتدلون ببعض المفكرين المعاصرين على غرار حسن حنفي المصري (مواليد العام 1935) وعبد الله بن بيه الموريتاني (مواليد العام 1935) وعبد الكريم سروش الإيراني (مواليد العام 1945) وراشد الغنوشي التونسي (مواليد العام 1941). وتُشكّل "المقاصد" إحدى المقاربات الشعبية التي استعملها بعض من هؤلاء المفكرين، وهي تشتمل على تفسير قواعد الشريعة بطريقة تحمي التالي وتعزّزه: الحفاظ على الحياة والفكر والنسب والملكية والدين. ويسمح أسلوب الفهم القانوني هذا، بشكل عام، بتأويلات للشرع الإسلامي تتماشى مع معايير حقوق الإنسان العالمية.³⁸

هذه اللغة جزئياً مخاوف منظمة التعاون الإسلامي حيال التهيب من الإسلام في الغرب وجهودها المبذولة منذ زمن لمكافحة القبح الديني في الأمم المتحدة.⁴³ لكن المنظمة تطرح قيوداً على حرية التعبير عن الرأي بشكل يتخطى خطاب الكراهية، قائلة إن هذا الحق "لا يجوز استعماله لانتهاك حرمان كرامة الأنبياء والأديان والرموز الدينية أو لتقويض قيم المجتمع الأخلاقية والمعنوية".

ويبرز اختلاف آخر بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، ألا وهو أنه على عكس الإعلان الأول الذي يطلب من الدولة حماية حقوق الإنسان، يعجّ الإعلان الثاني بإشارات إلى مسؤولية "الدولة والمجتمع". ويضيف هذا المزيج غموضاً على موضوع أساسي في حقوق الإنسان الحديثة، لأنّ المواثيق والمعاهدات تضع المسؤولية كاملة على عاتق الدول للحرص على أن يحظى الناس في أراضيها وضمن نطاقها بالحرّيات العالمية.⁴⁴

مسألة التطبيق

سيكون لإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان أهمية كبيرة لأنه يبيّن استعداد الدول المسلمة لتقبل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولعدم اللجوء إلى الشريعة للحدّ من الحرّيات العالمية. فتقدّم هذه الوثيقة صياغة أكثر تطوراً وعصرية لآراء الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إزاء حقوق الإنسان مقارنةً بإعلان القاهرة، وذلك من خلال ذكر الاختلافات في مسائل مثل حقوق المرأة والعائلة وحرية التعبير عن الرأي والميول الجنسية والهوية الجنسية. ويشدّد الخلاف على هذه المسائل في الأوساط العامة العالمية وفي منظمات الأمم المتحدة. ويقدم إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان صياغة واضحة لمواقف منظمة التعاون الإسلامي حول هذه المواضيع ويعزّز عزيمة المنظمة ويؤمّن فرصة للدول الأعضاء للدفاع عن ممارساتها ضدّ النقد الغربي. غير أنّ المسألة الأهمّ في المستقبل ستكمن في ارتباط الوثيقة الفعلي بحقوق الإنسان. فعلى غرار إعلان القاهرة في العام 1990، إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان غير ملزم. وبينما برزت بعض المحاولات لصياغة معاهدة ملزمة لحقوق الإنسان، يبدو أنّ هذا المشروع مطروح جانباً.

ما تأثير إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الدول الأعضاء؟

لكن بغض النظر عن هذه الانتقادات، وضعت منظمة التعاون الإسلامي إعلانها لحقوق الإنسان لكي تقترب أكثر من معايير حقوق الإنسان الدولية. فالوثيقة مثلاً تزيد من حقوق المرأة، ولا سيّما من خلال المادة الخامسة التي تنصّ على أنّ "الدولة والمجتمع سيأخذان كلّ الإجراءات اللازمة لتذليل الصعوبات التي تعرقل تمكين المرأة وقدرة وصولها إلى التعليم الجيّد والرعاية الصحيّة الأساسية والتوظيف والحماية الوظيفية وحقّ نيل أجرٍ مساوٍ لقاء عملٍ مساوٍ، فضلاً عن مشاركتهنّ الكاملة والفاعلة في مجالات الحياة كافة". وتضيف المادة أنّ "المرأة والطفلة ستكونان محميتين من جميع أشكال التمييز والعنف والإساءة والممارسات التقليدية المؤذية". علاوة على ذلك، لم يجعل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان من الأزواج أرباب الأسر.⁴¹

على الرغم من مجالات التقدّم هذه، ما زالت منظمة التعاون الإسلامي غير ممتثلة لعددٍ من المعايير الدولية. مثلاً، يُغفل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، على غرار إعلان القاهرة، الكثير من الحقوق، من بينها حقوق التجمّع السلمي وتأسيس الجمعيات والاقتراع العام. ويعكس هذا بديهياً غلبة الأنظمة السياسية السلطوية في الدول الأعضاء وليس أخلاقيات الشريعة أو فقهاها. وتحدّد الوثيقة أيضاً الزواج بين رجل وامرأة، وتطلب من الدول الأعضاء حماية العائلة والزواج، ممّا يبرهن على التأثيرات المحافظة المذكورة أعلاه.

ويشوب إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان تقصيرٌ في مجال حقوق مجتمع الميم (المثليّات والمثليّين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمثسائليين). ففي داخل الأمم المتحدة قالت منظمة التعاون الإسلامي مراراً إنّ مجتمع الميم لا يحقّ له بالمساواة أو بالحماية من التمييز وأنّ مطالب مجتمع الميم تقوّض القيم العائلية وتُديم الهجوم الثقافي الليبرالي الغربي على المبادئ الإسلامية بشكلٍ أوسع.⁴² ومع التشديد على العائلة والتعريف التقليدي للزواج، يتركز الإعلان الجديد على هذا الموقف وسيرسّخ عزيمة منظمة التعاون الإسلامي في المنتديات الدولية. علاوة على ذلك، سيعطي دفعاً للمجموعات المناهضة لمجتمع الميم في الدول الأعضاء.

بالإضافة إلى ذلك، ليست حرية التعبير عن الرأي مُدرجة في إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان، إذ تنصّ الدباجة على الحاجة إلى "حماية حقوق المجتمعات والمحافظة على كرامتها وهويّتها الدينية والثقافية". وتعكس

في حال شرّعت الدول الأعضاء حقوق الإنسان، ستفضّل على الأرجح الاستعانة بوثائق الأمم المتحدة وليس وثائق منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لكي تشير إلى امتثالها لهذه المعاهدات وتُطمئن الدول الغربية ومجتمعات حقوق الإنسان. لكن في الوقت عينه، قد تستند الدول الأعضاء والمجموعات المحافظة إلى إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز موافقها بشأن قيود حرية التعبير، بما فيها قوانين التّجديف، أو مواجهة مطالب مجتمع الميم أو تعزيز القيم العائلية.

وقد يلاقي إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان مصيرَ إعلان القاهرة نفسه لدى المجموعات المناصرة لحقوق الإنسان. فعلى الأرجح أن تتجاهل هذه المجموعات في دول منظمة التعاون الإسلامي، التي يؤيّد الكثير منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإعلان لأنّها استقصيت من عملية المراجعة ولأنّ الوثيقة، على غرار سابقتها، لا تحمي حرية التّجمّع وتأسيس الجمعيات. وطبعاً، هذا أمر مؤسف. ففي الوقت الذي وضعت منظمة التعاون الإسلامي أجندتها المتعلقة بحقوق الإنسان عبر عملية الإصلاح الخاصة بها، برزت آمال بأنّها قد تتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتمنحها رُحماً "صفةً استشارية".⁴⁵ ويعتمد النظام التأسيسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى تشجيع الهيئة على التعاون مع المجتمع المدني لحقوق الإنسان وتعزيزه ودعمه.⁴⁶

وتكمن الطريقة النهائية لكي تعمل منظمة التعاون الإسلامي على تطبيق الإعلان في إشراك الهيئات الإدارية الممولة من الحكومة والمسؤولة عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وهي معروفة باسم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وتتواجد مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في 34 دولة عضو من أصل 57 دولة. وقد سعت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لفترة طويلة إلى إنشاء علاقات أوثق مع هيئات من هذا النوع وإلى تأسيس شبكة لمنظمة التعاون الإسلامي من أجلها. وفي حال تحقّق ذلك، ستسهّل هذه الشبكة مراقبة إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان وتطبيقه. لكن ليحصل هذا الأمر، ستحتاج منظمة التعاون الإسلامي إلى توسيع سلطة الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لكي تكتسب صلاحية تنفيذ القرارات والموارد لتعزيز المراقبة.

الخاتمة والتوصيات

يشكّل إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان نسخةً محسّنة من إعلان القاهرة في العام 1990، فهو يتوافق أكثر مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ويمنح صياغةً عصريةً لمواقف الدول المسلمة إزاء حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أنّ بعضهم قد يخشى من أن تمثّل الوثيقة المنقّحة نسخةً مجدّدة من سابقتها، يصرّف هذا الأمر الانتباه عن التقدّم الكبير الذي تشهده منظمة التعاون الإسلامي. بالفعل، تعكس مراجعة إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان انخراط المنظمة في

في حال شرّعت الدول الأعضاء حقوق الإنسان، ستفضّل على الأرجح الاستعانة بوثائق الأمم المتحدة وليس وثائق منظمة التعاون الإسلامي، وذلك لكي تشير إلى امتثالها لهذه المعاهدات وتُطمئن الدول الغربية ومجتمعات حقوق الإنسان. لكن في الوقت عينه، قد تستند الدول الأعضاء والمجموعات المحافظة إلى إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان من أجل تعزيز موافقها بشأن قيود حرية التعبير، بما فيها قوانين التّجديف، أو مواجهة مطالب مجتمع الميم أو تعزيز القيم العائلية.

وقد يلاقي إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان مصيرَ إعلان القاهرة نفسه لدى المجموعات المناصرة لحقوق الإنسان. فعلى الأرجح أن تتجاهل هذه المجموعات في دول منظمة التعاون الإسلامي، التي يؤيّد الكثير منها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الإعلان لأنّها استقصيت من عملية المراجعة ولأنّ الوثيقة، على غرار سابقتها، لا تحمي حرية التّجمّع وتأسيس الجمعيات. وطبعاً، هذا أمر مؤسف. ففي الوقت الذي وضعت منظمة التعاون الإسلامي أجندتها المتعلقة بحقوق الإنسان عبر عملية الإصلاح الخاصة بها، برزت آمال بأنّها قد تتعاون مع منظمات المجتمع المدني وتمنحها رُحماً "صفةً استشارية".⁴⁵ ويعتمد النظام التأسيسي للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان إلى تشجيع الهيئة على التعاون مع المجتمع المدني لحقوق الإنسان وتعزيزه ودعمه.⁴⁶

ويمكن أن يساهم دمج منظمات المجتمع المدني في منظمة التعاون الإسلامي في دعم حقوق الإنسان من خلال تعزيز حرية تأسيس الجمعيات وتشجيع المشاركة السياسية عبر جعلها مرئية أكثر ومنحها الفرصة لتصبح منخرطة في السياسة العالمية. وبإمكان المجتمع المدني أيضاً أن يساعد على توسيع قدرات المنظمة في مجال حقوق الإنسان والدفع بالدول الأعضاء إلى اتّجاه يعزز الحقوق أكثر.⁴⁷ وبالفعل، قد يكون من المفيد تضمين منظمات المجتمع المدني، التي تتحلّى بالصوت الأكثر تقدماً عن الإسلام وحقوق الإنسان في العالم المسلم، لكي تتمكن من تشجيع المنظمة على ردم الهوة بين إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وحماية تلك الحقوق المذكورة في كلا الإعلانين بشكل أفضل.

ولم تتعاون منظمة التعاون الإسلامي بعد مع المجتمع المدني الملتزم بحقوق الإنسان بسبب تشكيك الدول الأعضاء به وحتى العدائية التي تكثرت له. غير أنّ المنظمة تعمل مع المجموعات الإنسانية اللاسياسية والخدمائية

حقوق الإنسان الدولية واستجابتها للنقد، ويعكس أيضاً استعدادها لتقبّل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعدم الاستعانة بالشرية للحدّ من الحريات الأساسية.

في المستقبل، إن أراد المجتمع الدولي ومنظمة التعاون الإسلامي تعزيز حقوق الإنسان في العالم المسلم أكثر فأكثر، فعليهما أن يركّزا على التطبيق والدبلوماسية وإشراك المجتمع المدني. وفي ما يتعلّق بالتطبيق، ينبغي على منظمة التعاون الإسلامي الاستمرار بتحسين رؤيتها لحقوق الإنسان، والأهمّ، الانتقال إلى تطبيق الحريات الأساسية من خلال المعاهدات الملزمة وتعزيز المراقبة. وعليها أيضاً أن تساعد الدول الأعضاء على بناء القدرات في مجال حقوق الإنسان. ومن جهة المجتمع الدولي، بإمكانه أن يتعاون مع الدول الأعضاء ويجدر به ذلك، وبوجه خاص مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيها، لتنفيذ مبادئ إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان التي تتوافق أصلاً مع مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي ما يتعلّق بأوجه الاختلاف، ينبغي على الأمم المتحدة والحكومات الغربية والمنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان أن تشارك في الدبلوماسية والحوار مع منظمة التعاون الإسلامي. وسيكون لإجراء تخاطب لائق قدر عالٍ من الأهمية. ففي حال هاجم المجتمع الدولي إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان عن طريق السخرية والإهانة والتعير، سيؤدي هذا الأمر إلى تمكين المحافظين في منظمة التعاون الإسلامي على حساب المعتدلين. أخيراً، ينبغي إشراك منظمات المجتمع المدني. فينبغي أن تتعاون منظمة التعاون الإسلامي مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والنقابات في الدول الأعضاء إذا أرادت أن تزيد الفعالية. ومع أنّ المجتمع المدني استُقصي من عملية مراجعة إعلان القاهرة، فإنّ انخراطه أساسيٌّ للحرص على أن يحظى إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان بالرؤية والشرعية والتأثير.

ملحق

مفتاح الجداول 1، 2، 3

ع: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

ق: إعلان القاهرة

م: إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان

تقارن الجداول أدناه بين الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان القاهرة وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان.⁵¹ ويشار إلى مصدر كل حق بالوثيقة ورقم المادة.

الجدول 1: الحقوق التالية مدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإعلان القاهرة وإعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان موادّ مشابهة.

البلد	ع	ق	م
المساواة في الحقوق بدون تمييز	ع1، 2ع	ق1	م1
الحياة	ع3	ق2	م2
الحرية والأمن	ع3	ق18	م21
الحماية من العبودية	ع4	ق11	م1
الحماية من التعذيب والعقوبة القاسية واللاإنسانية	ع5	ق20	م21
الاعتراف بشخصية الإنسان القانونية	ع6	ق8	م7
المساواة أمام القانون	ع7	ق19	م20
الحماية من الاعتقال والاحتجاز التعسفيين	ع9	ق20	م21
المثول أمام قضاء مستقل ومحايد	ع10	ق19	م20
قرينة البراءة	ع11	ق19	م20
حماية الخصوصية والعائلة والمنزل	ع12	ق5؛ ق18	م17
حرية التنقل واختيار مكان الإقامة	ع13	ق12 للرجال فقط	م10
التماس اللجوء هرباً من الاضطهاد	ع14	ق12 للرجال فقط	م10
الجنسية	ع15	—	م11
الزواج وتأسيس عائلة	ع16	ق5	م4
لتملك	ع17	ق15	م14
حرية الفكر والوجدان والدين	ع18	—	م18
حرية الرأي والتعبير والصحافة	ع19	ق22	م19
المشاركة السياسية	ع21	ق23	م22
العمل في ظروف مؤاتية	ع23	ق13	م12
الحرية النقابية	ع23	—	م12
الراحة والاستجمام	ع24	ق13	م12
المأكل والملبس والسكن	ع25	ق17	م16
الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية	ع25	ق17	م16
الحمايات الخاصة للأطفال	ع25	ق7	م6
لتعليم	ع26	ق9؛ ق7	م8

الجدول 2: الحقوق التالية مدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. لا موادّ مشابهة لها في إعلان القاهرة أو إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان.

م	ق	ع	البلد
—	—	ع8	الوصول إلى التعويضات القضائية لانتهاكات الحقوق
—	—	ع11	الحماية من القوانين الرجعية
—	—	ع20	حرية التجمع وتأسيس الجمعيات
—	—	ع22	الامن الاجتماعي
—	—	ع27	المشاركة في الحياة الاجتماعية
—	—	ع28	نظام اجتماعي ودولي لازم لتنفيذ الحقوق

الجدول 3: الحقوق التالية مدرجة في إعلان القاهرة أو إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان لكنها ليست مدرجة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

م	ق	ع	البلد
م23	ق3	—	الحماية في خلال الحروب والصراعات المسلحة
م3	ق4	—	حماية الشرف
م3	ق4	—	حماية المدافن
م5	ق6	—	حق المرأة في الذمة المالية المستقلة وحق الاحتفاظ بنسبها
م9	ق11	—	الحق في تقرير المصير والسيادة الوطنية وسيادة الأراضي
م9	ق11	—	الحماية من الفساد والاستيطان
م13	ق14	—	تحريم الربا
م15	ق16	—	حقوق الملكية الفكرية
—	ق6	—	الرجل رب الأسرة ("على الرجل عبء الإنفاق على الأسرة ومسؤولية رعايتها")
—	ق10	—	الحماية من تغيير الدين لغير الإسلام
—	ق21	—	تحريم أخذ الرهائن
م2	—	—	حدود على عقوبة الإعدام
م4	—	—	حماية الزواج (بين رجل وامرأة)
م5	—	—	القضاء على التمييز والصعوبات التي تواجه النساء

الهوامش

- 1 توران كيا أوغلو هو زميل زائر في مركز بروكنجز الدوحة وأستاذ في العلاقات الدولية في جامعة واشنطن، تاكوما. يود المؤلف أن يشكر ماري هانيمان وسالي تسيانغ هانسن ومحمد حسن المظفري وياسر سليمي على تعليقاتهم في مسودات سابقة من هذا الموضع. أخيراً، شكر كبير لسلامي حسن للدعم الهائل الذي قدمته في البحوث وقسمي البحوث والاتصالات في مركز بروكنجز الدوحة.
- 2 United Nations (U.N.), "Universal Declaration of Human Rights," December 10, 1948, <https://www.un.org/en/universal-declaration-human-rights/>
- 3 The Organisation of the Islamic Conference (OIC), "The Cairo Declaration on Human Rights in Islam," August 5, 1990, https://www.oic-iphrc.org/en/data/docs/legal_instruments/OIC_HRRIT/571230.pdf
- 4 Patricia Feeney, "The UN World Conference on Human Rights, Vienna, June 1993," *Development in Practice* 3, no. 3 (1993): 218–21, <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/096145249100077371?journalCode=cdip20>
- 5 كانت بلدان الجنوب ناشطة في النقاشات حول حقوق الإنسان في فترات أخرى أيضاً. مثلاً، طرح المؤتمر الآسيوي الأفريقي في العام 1955 في باندونغ في إندونيسيا حق تقرير المصير الذي ورد في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العام 1966.
- 6 OIC, "The Cairo Declaration on Human Rights in Islam;" Coalition for Peace and Development, "Bangkok NGO Declaration on Human Rights : report / by the Secretariat," U.N., April 19, 1993, <https://digitallibrary.un.org/record/170675?ln=en>; U.N., "Final documents of the Tenth Conference of Heads of State or Government of NAM – Letter from Indonesia," September 1992, <https://www.un.org/unispal/document/auto-insert-179754/>
- 7 Susan Waltz, "Universal Human Rights: The Contribution of Muslim States," *Human Rights Quarterly* 26, no. 4 (November 2004): 799–844, <https://www.jstor.org/stable/20069761>
- 8 لكل التحفظات على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، راجع: "Status of Treaties: International Covenant on Civil and Political Rights," U.N. Treaty Collection, accessed July 29, 2020, https://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-4&chapter=4&clang=_en لنقاش مفصل عن استعمال قطر لتحفظات مرتكزة على الشريعة، راجع أيضاً: BaŞak Çali, "Qatar's Reservations to the ICCPR: Anything new under the VCLT Sun?," September 19, 2019, <https://www.ejiltalk.org/qatars-reservations-to-the-iccpr-anything-new-under-the-vclt-sun/>
- 9 Irene Oh, *The Rights of God: Islam, Human Rights, and Comparative Ethics* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2007).
- 10 Peter Mandaville, *Islam and Politics* (New York: Routledge, 2014).
- 11 Yasser Salimi, "Organization of Islamic Cooperation and Human Rights: Problems and Prospects," master's thesis, Saint Joseph University of Beirut, Institute of Political Science, September 23, 2019, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3564926
- 12 Turan Kayaoglu, *The Organization of Islamic Cooperation: (Politics, Problems, and Potential)* (New York: Routledge, 2017).
- 13 U.N., "Summary record of the 65th meeting, 3rd Committee, held on Friday, 7 December 1984, New York, General Assembly, 39th session," December 17, 1984, <https://digitallibrary.un.org/record/73659?ln=en>
- 14 هذا المقسم مأخوذ من:
- 15 Turan Kayaoglu, "It's Time to Revise The Cairo Declaration on Human Rights in Islam," Brookings Institution, Op-ed, April 23, 2012, <https://www.brookings.edu/opinions/its-time-to-revise-the-cairo-declaration-of-human-rights-in-islam/>
- 16 المرجع ذاته.
- 17 "Statement by Ambassador Masood Khan, Pakistan's Permanent Representative to the United Nations, on behalf of the Organisation of the Islamic Conference, on the Universal Declaration of Human Rights, Geneva, 10 December 2007," Permanent Mission of Pakistan to the United Nations & Other International Organizations, accessed August 19, 2020, http://www.pakistanmission-un.org/2005_Statements/CHR/sthrcamb_10dec07.htm
- 18 U.N. Human Rights Office of the High Commissioner, "International Covenant on Civil and Political Rights," December 16, 1966, art. 20, <https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/ccpr.aspx>
- 19 "Islamic Law vs Human Rights," Humanists International, March 10, 2008, <https://humanists.international/2008/03/islamic-law-vs-human-rights/>
- 20 Parliamentary Assembly of the Council of Europe (PACE), "Sharia, the Cairo Declaration and the European Convention on Human Rights," Resolution 2253 (2019), January 22, 2019, <http://assembly.coe.int/nw/xml/XRef/Xref-XML2HTML-en.asp?fileid=25353>

- OIC-IPHRC, "Statement by H.E. the Secretary General, at the 33 First IPHRC Session," February 20, 2012, https://www.oic-iphrc.org/en/data/docs/session_reports/1st/SG%20Statement%20-%20IPHRC%20-%201st%20Session%20-%20Jakarta%20-%20EV.pdf
- SESRIC and the OIC-IPHRC, "Human Rights Standards and 34 Institutions in OIC Member States," 9
- Salimi, "Organization of Islamic Cooperation and Human Rights" 35
- Shahram Akbarzadeh and Zahid Shahab Ahmed, "Impacts of 36 Saudi Hegemony on the Organization of Islamic Cooperation (OIC)," *International Journal of Politics, Culture, and Society* 31, no. 3 (2018): 297–311, <https://doi.org/10.1007/s10767-017-9270-x>
- .Kayaoglu, *The Organization of Islamic Cooperation* 37
- Jasser Auda, *Maqasid Al-Shariah as Philosophy of Islamic 38 Law: A Systems Approach* (Herndon, VA: International .(Institute of Islamic Thought, 2008
- لنقاش عن صحيفة المدينة، راجع: 39
- Anver Emon, "Reflections on the 'Constitution of Medina': An Essay on Methodology and Ideology in Islamic Legal History," *UCLA Journal of Islamic Near Eastern Law* 1, no. 1 (Fall/Winter 2001–2): 103–33, & <https://heinonline.org/HOL/LandingPage?handle=hein.jour-nals/ucjicneal1&div=9&id=&page>
- المراجع ذاته. 40
- كان هذا الموضوع مسألة حاضرة دائماً في أجندة حقوق الإنسان لدى 41 منظمة التعاون الإسلامي. راجع:
- Moataz El Fegieri, "Competing Perceptions: Traditional Values and Human Rights," in *The Organization of Islamic Cooperation and Human Rights*, Petersen and Kayaoglu
- Robert C. Blitt, "The Organization of Islamic Cooperation's (OIC) 42 Response to Sexual Orientation and Gender Identity Rights: A Challenge to Equality and Nondiscrimination Under International Law," *Transnational Law & Contemporary Problems* 28, no. 1 (2019): 89–187, https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3312845
- Turan Kayaoglu, "Giving an Inch Only to Lose a Mile: Muslim 43 States, Liberalism, and Human Rights in the United Nations," *Human Rights Quarterly* 36, no. 1 (February 2014): 61–89, <https://www.jstor.org/stable/24518097>; Heini í Skorini, "The OIC and Freedom of Expression: Justifying Religious Censorship Norms with Human Rights Language," in *The Organization of Islamic Cooperation and Human Rights*, Petersen and Kayaoglu
- "Vote on Resolution: Assembly's voting results," PACE, 21 accessed August 1, 2020, <http://assembly.coe.int/nw/xml/Votes/DB-VotesResults-EN.asp?VoteID=37500&DocID=16838&MemberID=&Sort=1>
- Ann Elizabeth Mayer, *Islam and Human Rights: 22 Tradition and Politics* (New York: Routledge, 2018)
- Abdullah Saeed, *Human Rights and Islam: An Introduction 23 to Key Debates between Islamic Law and International Human Rights Law* (Cheltenham, UK: Edward Elgar Publishing, 2018), 57
- Mashood A. Baderin, *International Human Rights and Islamic 24 Law* (Oxford: Oxford University Press, 2003), 228
- Ioana Cismas, *Religious Actors and International Law 25* .(Oxford: Oxford University Press, 2014)
- Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for 26 Islamic Countries (SESRIC) and the OIC Independent Permanent Human Rights Commission (IPHRC), "Human Rights Standards and Institutions, in OIC Member States," September 16, 2019 <https://www.sesric.org/files/article/674.pdf>
- "General Secretariat," Organisation of Islamic Cooperation 27 (OIC), accessed August 19, 2020, https://www.oic-oci.org/page/?p_id=38&p_ref=14&dan=en
- Marie Juul Petersen and Turan Kayaoglu, eds., *The 28 Organization of Islamic Cooperation and Human Rights* .(Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press), 2019
- Turan Kayaoglu, "A Rights Agenda for the Muslim World? 29 The Organization of Islamic Cooperation's Evolving Human Rights Framework," BDC, Analysis Paper no. 6, January 2013, <https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/06/Turan-Kayaoglu-English.pdf>
- خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للنهوض بالمرأة (أوباو)، 3-1 نوفمبر، 30 <https://www.oic-oci.org/docdown/?docID=3334&refID=1110>
- Kayaoglu, "A Rights Agenda for the Muslim World?" 31
- Turan Kayaoglu, "The OIC's Independent Permanent 32 Human Rights Commission: An Early Assessment," *The Danish Institute for Human Rights, Matters of Concern, Human Rights' Research Paper No. 2015/3*, January 28, 2015, https://www.humanrights.dk/sites/humanrights.dk/files/media/migrated/2015%20matters_of_concern_kayaoglu_2015.pdf

44 بالإضافة إلى الدول العادية، يترتب على الكيانات الشبيهة بالدولة التي لها سيطرة فعلية على شعب أو أرض بموجب القانون الدولي أن تحمي حقوق الإنسان للسكان ضمن منطقتها؛

Jack Donnelly, *Universal Human Rights in Theory and Practice* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2013).

Marie Juul Petersen, "The OIC and Civil Society Cooperation: Prospects for Strengthened Human Rights Involvement?", in *The Organization of Islamic Cooperation and Human Rights*, Petersen and Kayaoglu.

Kayaoglu, "A Rights Agenda for the Muslim World?"; 46 For more information on the role of civil society and social movements in advancing human rights in the Muslim world, see Anthony Tirado Chase and Amr Hamzawy, eds., *Human Rights in the Arab World: Independent Voices* (Philadelphia, PA: University of Pennsylvania Press, 2008); and Anthony Tirado Chase, *Human Rights, Revolution, and Reform in the Muslim World* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2012).

Petersen, "The OIC and Civil Society Cooperation" 47

48 المرجع ذاته.

Kayaoglu, *The Organization of Islamic Cooperation* 49

Kayaoglu, "A Rights Agenda for the Muslim World?" 50

51 يرتكز ذلك على تصنيف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومُودج المقارنة المعروض في: *Universal Human Rights in Theory and Practice*, Donnelly

نبذة عن مركز بروكنجز الدوحة

تأسس مركز بروكنجز الدوحة، التابع لمعهد بروكنجز في واشنطن العاصمة، في العام 2008. ويُعتبر المركز نافذة المعهد في المنطقة ويقدم بحوثاً وتحليلات مستقلة وعالية الجودة حول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وسعيّاً منه لتحقيق مهمته، يلتزم المركز بتقديم أبحاث ميدانية تتناول نقاشات السياسة الإقليمية والدولية، مركزاً على إشراك شخصيات بارزة حكومية وإعلامية وأكاديمية ورجال أعمال وممثلين عن المجتمع المدني. وتركّز هذه الأبحاث على أربعة مجالات أساسية:

- I. العلاقات الدولية في الشرق الأوسط
- II. الأمن الإقليمي والاستقرار الداخلي
- III. النمو الشامل وتكافؤ الفرص
- IV. إصلاح الحوكمة والعلاقات بين الدولة والمواطن

ومن خلال انفتاح مركز بروكنجز الدوحة على وجهات النظر كافةً مهما اختلفت، فهو يشجّع على التبادل القيمي للآراء بين منطقة الشرق الأوسط والمجتمع الدولي. وقد استضاف المركز منذ تأسيسه باحثين بارزين من عشرات الدول ونظّم عدداً كبيراً من الفعاليات، بما في ذلك حوارات عالية المستوى ونقاشات سياسية تتناول القضايا الراهنة. هذا وقد نشر المركز العديد من موجزات السياسة والأوراق التحليلية ذات التأثير.

منشورات مركز بروكنجز الدوحة

2019	2020
من الالتباس إلى الوضوح: ثلاث ركائز لإعادة إحياء الحركة الوطنية الفلسطينية موجز السياسة، عمر حسن عبد الرحمن	إعلان منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الإنسان: وعود ومخاطر توران كيا أوغلو
نحو متندى للبحر الأحمر: الخليج العربي والقرن الأفريقي وهيكلة نظام إقليمي جديد دراسة تحليلية، زاك فيرتين	التقدّم والفرص الضائعة: المغرب يدخل عقده الثالث تحت حكم الملك محمد السادس موجز السياسة، ياسمينة أبو الزهور
بكين تنادي: تقييم حضور الصين المتنامي في شمال أفريقيا موجز السياسة، عادل عبد الغفار وأنا جاكوبس	أربعة عقود مرّت على نشأة الجمهورية الإسلامية الإيرانية: احتجاجات العام 2017/2018 في خضمّ أزمة ثلاثية دراسة تحليلية، علي فتح الله نجاد
استرداد مستقبل اليمن: دور الشتات اليمني المحترف دراسة تحليلية، نهى أبو الذهب	
المصالحة الفلسطينية وإمكانية تحقيق العدالة الانتقالية دراسة تحليلية، ميا سوارت	
تحديّ تشغيل الشباب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: نظرة جديدة وإعادة تأطير موجز السياسة، نادر قبّاني	
التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المرگب موجز السياسة، العربي صديقي	

BROOKINGS

معهد بروكنجز

1775 طريق ماساشوستس، شمال غرب
واشنطن العاصمة، 20036 الولايات المتحدة
www.brookings.edu

مركز بروكنجز الدوحة

الساحة 43، بناية 63، الخليج الغربي، الدوحة، قطر
<http://www.brookings.edu/doha>